

اقتصاد

لماذا تم التغاضي عن مخالفات شركات التأمين الخاصة؟

هيئة الإشراف تقترح تخفيض سقف حصة التأمين الإلزامي للشركات الخاصة من ٤٥٪ إلى ١٥٪.. ورئاسة الحكومة تدرس الموضوع

محمد راكان مصطفي

يتداول في أوساط شركات التأمين الخاصة حديث عن مذكرة فنية وقانونية لهيئة الإشراف على التأمين أجريت بناء على طلب من الحكومة، لتغيير آلية توزيع حصص التأمين الإلزامي، وتهدف إلى رفع نسبة القطاع العام منه (ممثلاً بالمؤسسة العامة السورية للتأمين)، بما يلزم شركات التأمين الخاصة على تفعيل تسويقها وتطوير أعمالها في باقي فروع التأمين، من خلال تخفيض الحد الأقصى المسوح به من الإلزامي من ٤٥٪ إلى ١٥٪ من إجمالي أعمال كل شركة.

وتأتي هذه المذكرة أيضاً على خلفية جملة من الإشكاليات في إدارة الاتحاد السوري لشركات التأمين، والخلافات بين مجلس إدارة الاتحاد ورئيسه على طريقة إدارة الاتحاد، إضافة إلى وجود مشكلات فنية تتعلق بترخيص فروع وهمية لبعض الشركات الخاصة للحصول على حصة أكبر من عوائد التأمين الإلزامي، على مقترح بطور السوق التأمينية ويعزز التعاون بين الشركات.

ويبدو أنه وبسبب عدم خضوع الاتحاد السوري لشركات التأمين لرقابة وإشراف هيئة الإشراف على التأمين، قامت إدارة الاتحاد بالتغاضي عن مخالفة بعض شركات التأمين لضمون القرار رقم ١٣١-١٠٠ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢ عن وزير المالية رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين المتضمن تحديد نسبة أقساط التأمين الإلزامي للسيارات بـ ٤٥٪ من إجمالي أقساط شركة التأمين بحيث تخصص هذه النسبة بشكل ربع سنوي، ما دفع هيئة الإشراف على التأمين إلى توجيه إشارات للشركات المخالفة لمعالجة المخالفة خلال مهلة أقصاها نهاية الشهر الحالي.

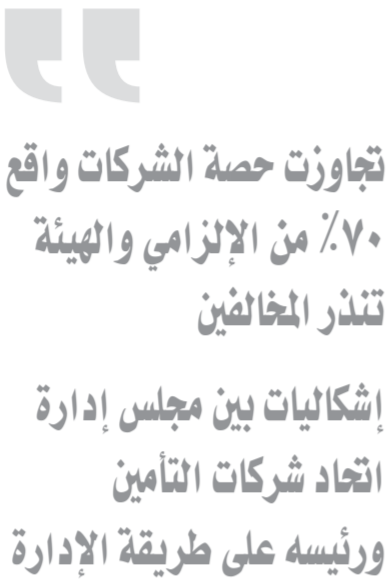


طليخة قديمة

علمت «الوطن» من أكثر من مصدر مسؤول في قطاع التأمين بوجود محاولات من بعض الشركات إلغاء هذا القرار عن طريق وزير المالية في الحكومة السابقة، إضافة إلى مطالبة بعض الشركات الخاصة بتخفيض حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين من إجمالي عوائد التأمين الإلزامي إلى ١٥٪ بدلاً من ٢٥٪ حسب الاتفاقية الموقعة بين الشركات عام ٢٠٠٩، محاولين استغلال قريهم تمثيل الاتحاد السوري لشركات التأمين في مجلس إدارة الهيئة وقدرتهم في الضغط عليها.

وهذا ما جعل المؤيدون للاقتراح يذهبون إلى أنه من الواجب التوقف عن مجاملة شركات التأمين الخاصة على حساب المؤسسة السورية للتأمين بتخصيصهم بنسبة كبيرة من التأمين الإلزامي

على السيارات التي وصلت إلى ٧١٪ من إجمالي التأمين الإلزامي، على حساب المؤسسة التي باتت حصتها لا تتجاوز ٢٩٪ وأنه من الأول أن يتم دعم المؤسسة التي تتولى ملفات إستراتيجية تحمل على عاتقها صفة الدعم أكثر منها صفة التأمين كالتأمين الصحي والتأمين الزراعي. إضافة إلى ذلك فإن التأمين الإلزامي على السيارات يحمل صفة الإلزام ومن ثم فهو يعتبر كرسوم مفروض على كل سيارة ولا يعبر عن أي شكل من أشكال التنافس بين الشركات حيث إنه محدد بالقانون وميثم لجهة السعر وجهة التغطيات فلذلك فهو من باب أولى أن تعود عوائده للخزينة العامة عن طريق المؤسسة العامة السورية للتأمين التي كانت تقوم وحدها بهذا التأمين لغاية عام ٢٠٠٩. وعلى اعتبار أن الفرق بين الأقساط والتعويضات والإحتياطيات قيد التسوية هو ما يحقق الربح التأميني، ثم يؤدي إلى يرفد الخزينة العامة.



تجاوزت حصة الشركات واقع ٧٠٪ من الإلزامي والهيئة تنذر المخالفين

إشكاليات بين مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين

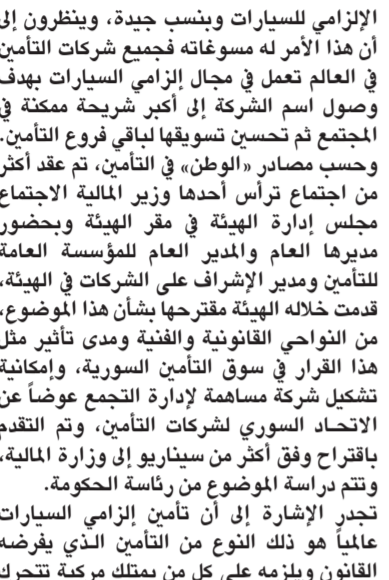
ورئيسه على طريقة الإدارة

إضافة إلى أن التأمين الإلزامي يمثل نسبة تصل إلى ٧٧٪ من أعمال بعض شركات التأمين، التي من المفترض ألا تزيد على ٤٥٪، مع التشديد على أهمية سعي الشركات الخاصة إلى البحث عن مطارح تأمينية جديدة وتوسع السوق التأمينية وإطلاق منتجات تأمينية جديدة وهو ما لم تقم به الشركات حيث اكتفى كثير منها بحصته من إجمالي أقساط التأمين الإلزامي التي تصل إليها شهرياً من جمعات التأمين الإلزامي من دون أي جهد لنانحية التسويق. ووجود تقاسم الكثير من الشركات الخاصة عن التعويض في حال حدوث حوادث تخص التأمين الإلزامي أو (مبارزة) المتضرر لتخفيض التعويض إلى أدنى حد بحيث وصلت تعويضات التأمين الإلزامي إلى ٣٠٪ من إجمالي الأقساط على حين هي في باقي أنواع التأمين تصل إلى ٤٠٪ وأكثر.

أما مقترح الهيئة فيذهب إلى تخفيض نسبة الشركات من ٤٥ بالمئة إلى ١٥ بالمئة من إجمالي أقساط التأمين بما يضمن زيادة نشاط هذه المؤسسات في باقي أنواع وفروع التأمين وخاصة أن فروع التأمين كافة تعرضت لتضخم كبير في بدلاته على حين استمرت بدلات التأمين الإلزامي على السيارات على حالها الذي يستوجب شكل فعلي تخفيض حصص الشركات من التأمين الإلزامي بما يتناسب مع التضخم الذي أصاب باقي فروع التأمين إلى ١٥٪، لأن الهيئة ترى أن حصر الإلزامي بشركة واحدة هو مخاطرة كبيرة، بغض النظر إن كانت تلك الشركة هي المؤسسة أو سواها.

طمش، على العام

وفي المقابل ذهب المعارضون إلى فكرة زيادة حصة المؤسسة إلى أنه يجب إعطاء فرصة كافية لشركات التأمين الخاصة للعمل في التأمين



الإلزامي للسيارات وينسب جيدة، وينظرون إلى أن هذا الأمر له مسوغاته فجميع شركات التأمين في العالم تعمل في مجال إلزامي السيارات بهدف وصول اسم الشركة إلى أكبر شريحة ممكنة في المجتمع ثم تحسين تسويقها لباقي فروع التأمين. وحسب مصادر «الوطن» في التأمين، تم عقد أكثر من اجتماع ترأس أحدها وزير المالية الاجتماع مجلس إدارة الهيئة في مقر الهيئة وبحضور مديرها العام والمدير العام للمؤسسة العامة للتأمين ومدير الإشراف على الشركات في الهيئة، قدمت خلاله الهيئة مقترحها بشأن هذا الموضوع، من النواحي القانونية والفنية ومدى تأثير مثل هذا القرار في سوق التأمين السورية، وإمكانية تشكيل شركة مساهمة لإدارة التجميع عوضاً عن الاتحاد السوري لشركات التأمين، وتم التقدم باقتراح وفق أكثر من سيناريو إلى وزارة المالية، وتمت دراسة الموضوع من رئاسة الحكومة. تجدر الإشارة إلى أن تأمين إلزامي السيارات عالمياً هو ذلك النوع من التأمين الذي يفرضه القانون ويلزمه على كل من يمتلك مركبة تتحرك على الطريق وهذا النوع من التأمين يغطي مسؤولية المؤمن له وسائق المركبة تجاه الغير (الطرف الثالث) عما قد تسببه لهم المركبة المؤمنة من إصابات جسدية. وبموجب قانون التأمين الإلزامي فإن شركة التأمين تكون مسؤولة عن تعويض المصابين داخل المركبة المؤمن عليها وكذلك الإصابات التي تسببها المركبة للمسافر والطريق وذلك بصرف النظر عن وجود خطأ من السائق أو عدمه، وتكون مسؤولية شركة التأمين عن الإصابات الجسدية محددة وفقاً للقرار ١٩١٥، فهي مسؤولة عن توفير العلاج الطبي للمصاب إلى أن يتم شفاؤه شفاءً كاملاً أو تستقر حالته المرضية، وتعويض المتصاب من جملة الالتزامات المالية التي تكبدها البحث الصائد، وتعويض المصاب عن فقدان الدخل المؤقت والدائم الذي قد يلحق به نتيجة الإصابة، وتعويض المصاب عن الأضرار النفسية التي لحقت به نتيجة الإصابة.

المخترعون يشتكون من ضعف التمويل الحكومي

علي محمود سليمان

في مجال الزجاج متغير اللون بلا كهرباء وفي تصنع سكة فلاحه هيدروليكية ارتجائية، واختراع الطابوق الحجري مسبق الإكساء، وتم تقديم عدة اختراعات حول الأطراف الصناعية والمفصل الاصطناعي لعلاج التصاق المفصل الفكي الصدغي، واختراعات عن مواد البناء لمرحلة إعادة الإعمار وتدوير النفايات وتوليد الطاقة باستخدام وزن الإنسان، وتم طرح التجربة الليبوتية في تحويل أفكار البحث العلمي والاختراعات إلى مشاريع استثمارية ودور قطاع الأعمال في الاستفادة من البحث العلمي في الجامعات السورية وبراءات الاختراع الاقتصادية والمشاكل المتعلقة بها، ودور حضانات الأعمال في نجاح المشاريع المتوسطة والصغيرة.

وفي تصريح له الوطن، أوضح رئيس دائرة البراءات في مديرية ملكية الحماية التجارية والصناعية جميل على أن الاجتماع كان للاطلاع على الاختراعات القابلة للتحويل إلى فرص استثمارية على أن يتم عقد لقاءات في القصر القائمة لوضع المقترحات والتوصيات الممكنة تطبيقياً لاستثمار الاختراعات وخاصة مرحلة إعادة الإعمار، موضحاً أن دائرة البراءات تعتبر جهة وسيطة وفق القانون ١٨ تعمل على تقديم منح براءات الاختراع للمخترعين بعد التأكد من عدم وجود مثيل لها في العالم.

اشتكى المخترعون ضعف الدعم والتمويل الحكومي على الرغم من التصريحات الإعلامية الدائمة عن أهمية الاختراع العلمي والتوجيهات بتقديم كل التسهيلات والدعم للمخترعين السوريين.

حديث المخترعين السوريين كان خلال ورشة عمل يوم أمس في مقر هيئة الاستثمار السورية بالتعاون مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك (مديرية حماية الملكية التجارية والصناعية) حول أهمية دعم الاختراع والمخترعين بعنوان «استثمار الاختراع والابتكار في مرحلة إعادة الإعمار».

وتهدف الورشة إلى بحث وسائل وآليات تسويق واستثمار الأفكار والاختراعات من خلال تحويلها إلى فرص استثمارية، لتصحيح مشاريع منفاذة على أرض الواقع، حيث عرضت هيئة الاستثمار واقع المناخ الاستثماري والخريطة الاستثمارية ورويتها في مجال دعم المخترعين وأصحاب الأفكار، وتم توضيح شروط منح براءات الاختراع والبحث في وسائل وآليات تسويق واستثمار هذه الأفكار والاختراعات والعمل على تحويلها إلى فرص استثمارية والترويج لها.

ومن بين الاختراعات التي تم طرحها اختراع

١٧٥ شركة جديدة بدمشق و١٢٠٠ سجل تجاري منذ بداية العام

عبد الهادي شباط



التجاري في دمشق إضافة إلى زيادة الوعي لدى أصحاب المتاجر بأهمية السجل التجاري، وفوائده مثل التسجيل في غرفة التجارة، وإمكانية ممارسة أعمال الاستيراد والتصدير عبر الحصول على الإجازات الخاصة بذلك، كما أن السجل التجاري يوضح قدم المخترع وعدد مزاولات التاجر للعمل التجاري وبالتالي يدعم من موثوقية التاجر في السوق وخاصة في عمليات تداول البضائع والسلع والتصدير لقيمتها بشكل مرحلي أو أسبوعي إضافة إلى أنه بات يمثل وثيقة رسمية وتعريفية تسهل من

تشهد حركة الحصول على السجلات التجارية الخاصة بالمتاجر وتسجيل الشركات تحسناً وتعافياً ملحوظاً في دمشق مؤخراً تحسناً المناخ التجاري والاقتصادي العام في العاصمة. وحسب البيانات التي حصلت عليها «الوطن» سجل عدد الشركات المسجلة لدى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك ١٧٥ شركة منذ بداية العام الحالي و١٢٤ شركة تم تسجيلها خلال العام الماضي بينما بالرجوع للعام ٢٠١٠ تشير البيانات إلى نحو ٤٩١ شركة تم تسجيلها لدى المديرية لهذا العام وفي حال المقارنة مع أعوام الأزمة الأولى نجد أن ما تم تسجيله من الشركات لهذا العام جيد وفي السباق نفسه اقرب عدد السجلات التجارية التي منحتها المديرية للمتاجر لهذا العام من ١٢٠٠ سجل وهو أيضاً يمثل حالة تعاف جيدة لجهة الإقبال على العمل التجاري والحصول على سجلات نظامية للمحال والمتاجر في دمشق، حيث وصل عدد السجلات التجارية الممنوحة من المديرية في عام ٢٠١٠ نحو ١٣٠٨ سجلات، وفي تصريح خاص له «الوطن» أوضح أمين السجل التجاري في دمشق جهاد الناصر أن تطور الإقبال على طلب الحصول على السجلات التجارية يشير إلى حالة عامة من التعافي الاقتصادي

«الصناعة» تطلب ١٩ مليار ليرة لخطتها الاستثمارية و«المالية» توافق على النصف

الوطن

وافقت وزارة المالية على العديد من المشاريع ضمن خطة عمل الوزارة للعام القادم في الوقت الذي تعاني فيه الوزارة تراجعاً واضحاً في تنفيذ خطتها الحالي ما يظهر واضحاً في تقارير المؤسسات والذي يبرره الوزارة بإرتفاع تكاليف الإنتاج والتأخير في الإجراءات التي تخضع للروتين ما يتعسف سلباً على العملية الإنتاجية، والأهم عدم التنسيق الدائم والمستمر بين الجهات المعنية في الوزارة الذي قد يكون أحد الأسباب الأساسية لعدم تنفيذ الخطط علماً أنه تم وضع الخطط الإنتاجية والاستثمارية والموازنات الجارية للمؤسسة وشركاتها التابعة بعد تدقيق وتحليل البيانات المالية الواردة من الشركات التابعة المتعلقة بخطتها وموازناتها الجارية قبل إبرامها بالخطط والموازنات والاهتمام بأسعار الثابتة وتدقيقها والعمل على تقييمها وفق أسعار الجديدة ما يؤكد أن هناك حلقة مفقودة، وبالعودة إلى تقرير الوزارة الموافق عليه من المالية نجد أن هناك فرقاً كبيراً بين المطالب والموافق عليه حيث تبين أن الوزارة طالبت باعتمادات لخطتها الاستثمارية للعام ٢٠١٧ تصل إلى نحو ١٩ مليار ليرة في الوقت الذي وافقت فيه المالية على نحو ٨.٨ مليارات ليرة فقط.

اتحاد المصدرين يرد ويستغرب تضخيم

«قرية الصادرات» التي رأسماها ٥ ملايين ل.س فقط

وسادة صحيفة «الوطن» المحترمين تحية طيبة وبعد يهدي اتحاد المصدرين السوري لكم أطيب التمنيات راجين لكم بوام التقدم والازدهار وعطفاً على ما نشر في صحيفتكم الصادر بتاريخ ٢٠١٦/٩/٥ في العدد رقم ٢٤٧٤ والمنسوب إلى مدير قرية الصادرات الروسية السوري.

وقد استغربنا بالغ الاستعراب العنوان الموجود في المقال من ناحية تضخيم اسم شركة سورية مؤسسة على قانون التجارة السورية برأسمال خمسة ملايين ل.س. وإعطائها مثل هذه المنصة والأهمية. ونؤكد لصحيفتكم الكريمة أن اتحاد المصدرين السوري هو جهة اعتبارية لا يقوم بالتصدير ولا ينافس المصدرين بل على العكس يقوم بالتدخل الإيجابي في أسواق التصدير، وفتح هذه الأسواق من خلال شركة يملكها بالكامل وتعمل بإشراف ويتنسيق مباشرة بين الاتحاد وهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات.

وقد عمل الاتحاد في الموسم الماضي على إبرام عقود للمواسم الزراعية وتنفيذها من حمضيات وتفاق ونباتات الزينة وشراؤها بشكل مباشر من المزارعين وتسويقها خارجياً

رئيس الاتحاد محمد ناصر السواح

غرفة دمشق تتهم «التموين» بأن دراسة الأسعار غير شفافة

اتحاد غرفة التجارة يطالب الحكومة بإحياء الطبقة الوسطى وإعادة توزيع الثروة

من جهة أخرى كشفت غرفة تجارة دمشق ومن خلال مذكرة إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عن خمسة بنود للمصاريف التي تدفع فعلياً على البيانات الجمركية المخلصة ولم يتم لحظها بالشكل الصحيح في حساب بيانات التكلفة وهي مصاريف الإجازة ومصاريف الترتيب وأتعاب المخلص المعتمدة في الدراسة وهي عشرة آلاف ليرة في حين الواقع الفعلي هي تتراوح بين ١٥٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف ليرة بمثابة أجور للبيان الجمركي إضافة إلى أجور العتالة وتوزيع البضائع المعتمدة بالدراسة هي ١١٠ ليرات للطن في حين هي في الواقع الفعلي تتراوح بين ١٢٠٠ إلى ١٥٠٠ ليرة وعمولة ومن المصاريف عمولة المصارف المدفوعة تحصيل بالوصل وتحويل قطع والتي تتراوح بين ١٥٠ إلى ٢٪ من القيمة والتي لا تؤخذ بالحسبان عند الدراسة والمصارف النثرية المترتبة عند نقل البضائع من الميناء إلى مستودع التاجر والتي تقدر بحوالي ٣٠ ألف ليرة للسيارة الواحدة.



المصرفية وتوقف المشاريع الاستثمارية الأجنبية وغيرها والتي أدت إلى ارتفاع الأسعار وأكلف العيشية. ومن الانعكاسات غير المباشرة للعقوبات الاقتصادية حسب اتحاد غرف التجارة تراجع الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي وعائدات الخزينة ونشاطات التسويق والشحن والمعارض وهجرة رأس المال.

وقدم الاتحاد تحليلاً لنقاط القوة والضعف والفرص والتحديات وأبرز صعوبات العمل التجاري وعرضاً لأهداف قطاع التجارة بصورته الأوسع.

اقتصادية عامة عن الاقتصاد السوري بالأرقام والإحصائيات للعامين الماضيين لتشكيل صورة متكاملة عن الوضع الاقتصادي الحالي وأشارت كذلك إلى الواقع الحالي للقطاع التجاري ومدى تقدم التجارة قبل الأزمة ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وأثر تراجع الإنتاج الصناعي والتبادل التجاري في قطاع التجارة والعجز في الميزان التجاري.

وبين الاتحاد كذلك أن العقوبات الاقتصادية حملت معها انعكاسات مختلفة الأشكال منها انعكاسات مباشرة تتمثل بصعوبة الاستيراد لمستزمات البنى التحتية وتوقف الأرصدة

الوطن

قدم اتحاد غرف التجارة السورية مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء (حصلت «الوطن» على نسخة منها) تضمنت مجموعة من المقترحات وعلى عدة مستويات أبرزها على مستوى الإسع والمناهج المطلوبة اعتماد منهج للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والتركيز على تكافؤ الفرص بين المواطنين وإعادة إحياء الطبقة الوسطى وتنشيط الريف السوري وتشجيع الصناعات الزراعية والغذائية وإعادة توزيع الثروة وتحقيق أكبر قدر من التوازن في السياسات النقدية والمالية والتجارية.

واقترح الاتحاد على المستوى الإجرائي اعتماد نهج للتجارة الخارجية غير قابل للتعديل أو التبدل وزيادة حجم الاستثمارات الزراعية والحيوانية وامتداد أساليب الزراعة والري الحديثة وتمكين ودعم الصناعة النسيجية والتركيز على الصناعات التي توفر فرص عمل أكثر لليلة العاملة السورية.

واستعرض اتحاد غرف التجارة من خلال هذه المذكرة واقع العمل التجاري في سورية مع لمحة عن قطاع التجارة بشقيه الخارجي والداخلي من حيث أهميته ومدى تأثره الكبير بالأزمة والعقوبات المفروضة على سورية إضافة إلى تغيرات سعر الصرف وقدمت كذلك ملامح